



الرئيس:	السيدة لوي	(الدائمك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مانونغي
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد غوان جيان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكس

## جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بيمافي (سيراليون) مقعداً على طاولة المجلس.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي إيمانويل أيولا، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون.

تقرر ذلك.

أدعو القاضي أيولا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من القاضي إيمانويل أيولا، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، وأعطيه الكلمة.

**القاضي أيولا** (تكلم بالانكليزية): إنه شرف كبير

لي أن أمثل المحكمة الخاصة لسيراليون اليوم وأن تسنح لي هذه الفرصة الفريدة لإطلاع المجلس على جهود المحكمة لتنفيذ ولايتها وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣١٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، والاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون، الموقع في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تأييد أول طلب مني لإجراء إحاطة إعلامية عن المحكمة في المجلس، وشكر جميع أعضاء المجلس على قبول اقتراح الأمين العام.

أثناء تقديمي لهذه الإحاطة الإعلامية، سأذكر التقدم الذي أحرزته المحكمة حتى الآن، وكما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٤/٥٨، سأعرض الصيغة المستكملة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الخاصة، التي اعتمدها لجنة الإدارة التابعة للمحكمة الخاصة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥. وسأوجز أيضاً التحديات المقبلة، وسأشير على وجه التحديد إلى مسائل التمويل والأمن وتعاون الدول.

وسأحدد بإيجاز تلك الخصائص التي تجعل المحكمة الخاصة مختلفة عن المحاكم الدولية الأخرى.

أولاً، إن المحكمة الخاصة هي أول محكمة دولية تستخدم عبارة "المسؤولية الكبرى" بوصفها معياراً لها لمقاضاة مرتكبي الجرائم المزعومين. ثانياً، تتخذ المحكمة مقراً لها في البلد الذي وقعت فيه الجرائم المزعومة. ثالثاً، أنشئت المحكمة الخاصة بوصفها منظمة دولية هجينة مستقلة.

التوالي، أمام الدائرة الابتدائية الأولى، التي تناوبها على أساس فترة ستة أسابيع لكل منهما. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، طلب رئيس المحكمة الخاصة بإنشاء دائرة ابتدائية ثانية. وعين الأمين العام وحكومة سيراليون قضاة الدائرة الابتدائية الثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وبدأت المحاكمة الثالثة في آذار/مارس ٢٠٠٥.

وحرى تصور المحكمة الخاصة، حينما أنشئت، بوصفها نموذجاً أكثر كفاءة من حيث التكلفة ومن حيث الوقت. ويذكر أن الأمين العام، في الفقرة ١٢ من الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الموجهة إلى مجلس الأمن (S/2001/40)، أوضح أن فترة ثلاث سنوات ستكون هي "الحُد الأدنى من الوقت المطلوب للتحقيق وإقامة الإجراءات القانونية والمحاكمة بخصوص عدد محدود جداً من المتهمين".

وبينما تدخل المحكمة السنة الرابعة في عملها، يصبح تحديد تاريخ استكمال عملياتها أمراً جوهرياً.

وكما هو محدد في استراتيجية إنجاز المحاكمات التي قدمت إلى أعضاء المجلس، فإن قلم المحكمة أجرى مشاورات مع مكتب المدعي العام والهيئة الرئيسية للمساعدة القضائية بغية تحديد موعد لإنجاز المحاكمات الجارية.

واستناداً إلى الاستخدام الحالي لوقت المحكمة، فضلاً عن الوقت الفعلي لسماع الشهود، يقدر أن المحاكمتين أو الثلاث الجارية - وهي بالتحديد محكمتا قوات الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة - سيتم إنجازهما في مرحلة الدائرة الابتدائية في حوالي نهاية عام ٢٠٠٥ أو في بداية عام ٢٠٠٦. ومع مراعاة تخصيص وقت مقدر للاستئنافات مدته بين أربعة وستة أشهر، يمكن أن تنتهي الاستئنافات في منتصف عام ٢٠٠٦.

وأخيراً، فإن المحكمة الخاصة هي المحكمة الجنائية الدولية الأولى التي يجري تمويلها منذ البداية عن طريق التبرعات.

وبدأت المحكمة الخاصة عملياتها في تموز/يوليه ٢٠٠٢. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه منذ ذلك الحين، شهدت المحكمة إحراز تقدم كبير في العديد من المجالات، وخاصة في مجالات الموظفين والبنية التحتية وأنشطة الادعاء العام والأنشطة القضائية.

إن مؤسسي المحكمة، وهما حكومة سيراليون والأمم المتحدة، تعمدوا في تركيز عمل المحكمة على الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون سيراليون، التي ترتكب على أرض سيراليون وفي الفترة المعنية.

ومن لوائح الاتهام الـ ١٣ التي أصدرها المدعي العام، هناك ١١ لائحة اتهام نشطة حالياً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تم سحب الاتهامات الموجهة ضد فودي سانكوج وسام بوكاري بسبب وفاتهما. ومن المتهمين الـ ١١ المتبقين، هناك تسعة متهمين الآن محتجزين لدى المحكمة الخاصة في فريتاون. ومن المتهمين الاثنى عشر المتبقين، تم منح شارلز تايلور، الرئيس السابق لجمهورية ليبيريا، حق اللجوء في نيجيريا؛ كما يبقى قائد المجلس الثوري للقوات المسلحة، جوني بول كوروما طليقاً. وبالرغم من أن المدعي العام أشار إلى إمكانية توجيه لوائح اتهام إضافية، فإن عدد لوائح الاتهام هذه سيكون محدوداً بشكل بالغ وقد يرتبط بالمتهمين الحاليين.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أصدرت دائرة المحاكمات قرارات تقضي بإجراء ثلاث محاكمات مشتركة. وبناء على ذلك، تجري حالياً ثلاث محاكمات مشتركة، بدلا من تسع محاكمات منفصلة، في دائرتي المحكمة الخاصة. وبدأت محاكمتان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٤، على

والخدمات التي تقدمها الدول والمنظمات غير الحكومية. وجرى اعتماد ذلك التديبر للتمويل بالرغم من قلق الأمين العام حيال أن التبرعات لن توفر مصدرا مضمونا ومستمرًا لتمويل عمليات المحكمة، وأن المحكمة الخاصة القائمة على أساس التبرعات لن تكون قادرة على البقاء أو لن تكون مستدامة.

ولكن، كحل وسط، أكد الأمين العام، في المادة ٦ من الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لسيراليون (S/2000/915، المرفق) على حقه في اللجوء إلى مجلس الأمن إذا لم تكن التبرعات كافية لكي تنفذ المحكمة ولايتها.

وحتى الآن، تلقت المحكمة الخاصة ما مجموعه ٥٤ مليون دولار تقريبا في شكل تبرعات من ٣٣ دولة، مقابل ميزانية لفترة أربع سنوات تبلغ ١٠٤ ملايين دولار. ونتيجة لذلك النقص في التبرعات، لجأ الأمين العام إلى مجلس الأمن وسعى إلى الحصول على دعم في إطار الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة للبعثات السياسية الخاصة بغية استكمال التبرعات. وطلب الأمين العام، بتأييد من مجلس الأمن، إلى الجمعية العامة أن تخصص مبلغا تقريبا يصل إلى ٤٠ مليون دولار للمحكمة. ووافقت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، على الالتزام بتخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار للفترة من ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وتدرس اللجنة الخامسة الآن اعتمادا إضافيا بمبلغ ١٣ مليون دولار للفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥.

وأود أن أشدد على أنه ليس هناك تأكيد حاليا للحصول على الأموال اللازمة للمحكمة الخاصة بعد نهاية ٢٠٠٥، بالرغم من أن مسجل المحكمة يسعى للحصول على

ويُقَدَّر أن يتم إنجاز محاكمة الجبهة الثورية المتحدة في مرحلة الدائرة الابتدائية بنهاية عام ٢٠٠٦، وفي مرحلة الاستئنافات في بداية عام ٢٠٠٧. ويعمل قلم المحكمة بشكل نشط، بالتشاور مع الأجهزة الأخرى، بغية ضمان زيادة تحسین التقدير المؤقت وإنجاز مرحلة الاستئنافات بنهاية عام ٢٠٠٦. ولكن ينبغي ملاحظة أن مرحلة الاستئنافات ستقتضي منشأة أصغر مقارنة بالمرحلة الابتدائية.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أن النتائج المعروضة على دوائر المحاكمات، في إجرائنا الاختصاصي، هي، بقدر كبير، مدفوعة من الأطراف إلى أن تتخذ الدائرتان الابتدائيتان قرارات بشأنها. وبصرف النظر عن ذلك، يوجد العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على تقدم عملية المحاكمة، ابتداء بعدد الشهود وانتهاء بمرض الأشخاص الرئيسيين المشاركين في الإجراءات أو غيابهم المفاجئ.

ومع ذلك، فإن المحكمة ما زالت مصممة على إنجاز المحاكمات بشكل عاجل، من دون التضحية بنزاهة العملية القضائية أو ضرورة إجراء محاكمة عادلة لحساب ضرورة الإسراع بالمحاكمات.

وأود أن انتقل الآن إلى بعض المسائل الرئيسية، التي تؤثر جميعها على استراتيجية الإنجاز، وخاصة مسائل التمويل والأمن وتعاون الدول في نقل المتهمين الهاربين إلى المحكمة الخاصة. ولقد دأب التمويل على أن يكون أحد الشواغل الرئيسية للمحكمة منذ المراحل الأولى لإنشائها. ويجري طرح مسألة التمويل إزاء خلفية التردد من جانب الأمم المتحدة، في مستهل إنشاء المحكمة، في أن تبدأ إنشاء محكمة أخرى يتم تمويلها من الاشتراكات المقررة، إضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وحدد القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) أن يتم تمويل عمليات المحكمة الخاصة من التبرعات بالأموال والمعدات

لقد كان وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ذا أهمية بالغة في دعم ولاية المحكمة الخاصة. وأود أن أشيد ببعثة الأمم المتحدة على الأمن الحقيقي الذي وفرته لموقع المحكمة الخاصة. وعلى وجه الخصوص، سرية من الجنود النيجيريين ظلت توفر الأمن منذ المراحل الأولى للمحكمة الخاصة. وكان لذلك الترتيب أكبر المساعدة.

لقد قدمت لكم إدارة عمليات حفظ السلام للمجلس إحاطة إعلامية الأسبوع الماضي بشأن خطة انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وأوضح الأمين العام، في آخر تقاريره عن البعثة (S/2005/273)، أنه لا تزال هناك تحديات صعبة ينبغي مواجهتها في بناء السلام الدائم في سيراليون، وكذلك في ضوء الحالة الأمنية الإقليمية. ويشير التقرير أيضا إلى أن الترتيبات الأمنية الجديدة للمحكمة الخاصة ينبغي أن تكون جاهزة في موعد لا يتجاوز أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وقد أبلغ مسجل المحكمة إدارة عمليات حفظ السلام في نيويورك وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في الميدان بشأن خياراتنا المفضلة وقيدونا المالية، حيث أنه لم تُخصص ميزانية للأمن بعد انتهاء البعثة. ونشعر بأن الخيار الوحيد القابل للتطبيق للمحكمة الخاصة هو الإبقاء على قوة دولية في الموقع، ويفضل أن تكون قوة عسكرية، أو وحدة شرطة مشكلة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفي سبيل ذلك بدأت إدارة عمليات حفظ السلام إجراء مشاورات مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومع المحكمة الخاصة لتقديم توصيات إلى مجلس الأمن بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥، وضمان وضع الترتيبات في الوقت المناسب. ونأمل أن يوافق مجلس الأمن على مواصلة توفير الأمن للمحكمة الخاصة، لأن المحكمة أنشئت بوصفها جزءا من الجهد العام الذي يبذله المجتمع الدولي لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في سيراليون.

تبرعات إضافية من الدول الأعضاء والمنظمات الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وعينت المحكمة الخاصة مؤخرًا مستشارا خاصا لوضع استراتيجية لجمع الأموال، سيناقشها مسجل المحكمة هذا الأسبوع مع لجنة الإدارة.

والمحكمة لا تحتاج إلى التمويل اللازم لتسييرها حتى نهاية المحاكمات فحسب، بل أيضا بعد إصدار الأحكام في قضايا كل المتهمين المحتجزين، لأغراض نقل أي أشخاص مدانين إلى سجون خارج سيراليون، والاضطلاع بعدد من الأنشطة المتبقية التي ستحتاج إلى تنفيذ. وتشمل هذه الأنشطة الإشراف على إنفاذ الأحكام، إن كانت هناك أي أحكام؛ وتوفير الدعم والحماية للشهود، وخاصة الذين ينقلون من سيراليون إلى دول أخرى؛ وصون المحاضر والوثائق القضائية، وبشكل هام، الاحتفاظ بالقدرة على محاكمة أي متهمين وجهت إليهم عرائض اتهام، ولكنهم أصبحوا رهن الاحتجاز لدى المحكمة بفترة قصيرة بعد بداية عملية إنهاء أعمال المحكمة أو قبلها بقليل.

وفيما يتعلق بمعالجة مسألة الأمن، أغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على أن هناك خاصية هامة، تجعل المحكمة الخاصة مختلفة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تتمثل في وجود المحكمة في البلد الذي حدث فيه الصراع. وما من شك في أن هناك فوائد هامة للغاية لوجود المحكمة في البلد الذي حدث فيه الصراع. ولكن وجود المحكمة الخاصة في سيراليون أدى أيضا إلى حدوث ضغط كبير على عملياتها نتيجة للحالة الأمنية. إذ خصص جزء كبير من الميزانية للأمن، وهو تحديدا ٢٠ في المائة، ويتعين تخصيص موارد كبيرة من هذا الجزء لحماية الشهود خلال المحاكمة وفي مراحل ما بعد المحاكمة.

لقد سعت المحكمة الخاصة منذ بدايتها للاضطلاع بدور نشط في الإسهام في توطيد السلام في سيراليون وتطوير سيادة القانون. ومنذ البداية الأولى لعملياتها، ظلت المحكمة مدركة الحاجة إلى برنامج قوي للتوعية بغية الاستفادة الكاملة من الفرصة التي يتيحها موقعها وهي فرصة لم يسبق لها مثيل. واضطلع قسم الاتصال، الذي يتكون كله من موظفين سيراليونيين، بطائفة واسعة من الأنشطة. وفي برنامج ابتكاري بشكل خاص، ظل مكتب الشؤون العامة التابع للمحكمة الخاصة ينتج موجزات لإجراءات المحاكمات في جهود التوعية في المقاطعات، ويعرضها برنامج المحكمة للتوعية في أنحاء سيراليون على وحدات فيديو متحركة. وأنا فخور بأن أقول إن جهود المحكمة الخاصة في مجال التوعية كانت تعتبر نموذجاً من جانب محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية.

إن وجود المحكمة الخاصة في سيراليون وطابعها المزدوج أضفياً أهمية بارزة على مفهوم الإرث. وفكرة إرث المحكمة الخاصة مركوزة في المحكمة نفسها وفي المجتمع المدني المحيط بها.

وأهم ما في الأمر أن المحكمة الخاصة ستترك وراءها شعوراً بتحقيق العدالة فيما يخص الجرائم المرتكبة خلال الصراع الذي دام طوال عقد من الزمان في سيراليون وستحدث وعياً عاماً بأن المساءلة الجنائية عن هذه الجرائم ممكنة.

كما أن المحكمة الخاصة ستخلف وراءها إرثاً للعاملين في سيراليون الذين يمثلون قرابة ٦٠ في المائة من فريق الموظفين المكون من ٣٤٠ عضواً. والمحكمة الخاصة ستمكن موظفيها في سيراليون وشركائهم المحليين من تطوير خبراتهم المهنية في جميع مجالات العمل، على الرغم من افتقارها إلى ولاية صريحة لبناء القدرات.

وإحدى المسائل الهامة الأخرى في هذه المرحلة من حياة المحكمة تتعلق بأن ينقل إليها المتهمون الذين ما زالوا طليقي السراح. وبصفتي رئيساً للمحكمة الخاصة، أثير هذه المسألة بدون تشكيل أي رأي فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية الفردية لأي شخص متهم أمام المحكمة الجنائية الخاصة، ولكن لأوضح الآثار العملية المترتبة على القضايا المعلقة.

وكما ذكرت سابقاً في سياق هذا العرض، يوجد الآن متهمان ليسا رهن الاحتجاز لدى المحكمة الخاصة في فريتاون. ولا يعرف مكان جوي بول كوروما، الذي وجهت إليه ١٧ تهمة. ولكن الاتهام لا يزال ساري المفعول حتى يتوفر الدليل على موته لدى المدعي العام. والمتهم الآخر، شارلس تايلور، الذي استقال من منصبه كرئيس لجمهورية ليبيريا في آب/أغسطس ٢٠٠٣، قد منح اللجوء منذ ذلك الحين في نيجيريا. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ أصدر المدعي العام عريضة اتهام تشمل ١٧ تهمة ضده لجرائم مرتكبة ضد الإنسانية، وانتهاكات المادة ٣ العامة من اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني وانتهاكات أخرى جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وكشفت المحكمة الخاصة عن اتهامه في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وواصلت المحكمة الخاصة جهودها، دون نجاح حتى الآن، لنقل تايلور إلى سيراليون لمحاكمته، وأعدت كل الترتيبات السوقية والمالية اللازمة.

إن تأخير نقل ومحكمة شارلس تايلور سيكون له أثر سلبي على استراتيجية الإنجاز، ومتطلبات التمويل والمتطلبات الأمنية. ولا يمكن أيضاً المغالاة في تأكيد أهمية محاكمة تايلور وجوي بول كوروما أمام المحكمة الخاصة بسبب الأثر القوي الذي ستحدثه على تصور شعب سيراليون وشعوب أفريقيا للمحكمة الخاصة والمؤسسات المشابهة لها، وعلى إسهام المحكمة في مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب.

مناسباً، وبشكل خاص في مجالات التمويل الكافي، ونقل من صدرت بحقهم لوائح اتهام ولا يزالون أحراراً طلقاء، والحفاظ على الأمن اللازم إلى أن تنتهي المحكمة من عملها.

وبوصفي رئيس المحكمة الخاصة المنتهية ولايته، أود أن أختتم كلمتي بجانب شخصي. فلقد تشرفت، شأن شأن كل زملائي - قضاة المحكمة وسائر موظفيها - بأن نكون جزءاً من المحكمة الخاصة ومن عزم المجتمع الدولي على وضع حد للإفلات من العقاب. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة. وأقدر بامتنان ذلك الاهتمام الكبير والبناء الذي أبداه العديد من المنظمات غير الحكومية بعمل هذه المحكمة.

أخيراً، أود أن أعرب عن امتناني لمنداء المحكمة الخاصة الموجودين معنا هنا اليوم، وأن أثنى عليهم وعلى جميع موظفي المحكمة لأنهم ساعدوا بالتزام حقيقي وخلاق على تحقيق العدالة لضحايا الصراع في سيراليون - في ظل ظروف صعبة أحياناً.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر القاضي أيولا على إحاطته الإعلامية.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أَدْعُو أعضاء المجلس إلى جلسة سرية عقب رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

ومن المتوقع أنه حالما تسحب هذه المحكمة ستترك وراءها موارد ملموسة ومادية للنظام القانوني في سيراليون، بما في ذلك محكمة متطورة ومرفق احتجاز حديث يتمشى بالكامل مع المعايير الدولية الخاصة بمرفق السجن، بالإضافة إلى مكتبة متخصصة للمحكمة.

وعلى النطاق العالمي، تتمثل رؤيتنا ومهمتنا في ترك إرث يكون نموذجاً لضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في حالات ما بعد الصراع، بشكل سريع ومنضبط مالياً، دون الإخلال بمراعاة الإنصاف والعدالة في العملية القضائية.

وفي الختام، أود أن أشكر مجلس الأمن، وبالأخص الدول الأعضاء التي درجت على تمويل المحكمة الخاصة ودعمها حتى الآن. كما أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على دعمه الثابت في الوقت الذي كان على الأمم المتحدة أن تواجه تحديات جمة ومتنوعة في شتى أنحاء العالم.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل فشل تلك المحكمة، لأن الفشل سيوجه رسالة سلبية إلى كل من يكافحون ضد ثقافة الإفلات من العقاب، ويقوض احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، مما يمثل تشجيعاً لكل من تسول له نفسه أن يسلك سلوكاً ينطوي على انتهاك متعمد للقانون الإنساني الدولي.

وفي ذهني تلك القضايا الرئيسية التي سلطت عليها الضوء اليوم، أهيب بمجلس الأمن أن يواصل تقديم دعمه المخلص والفعال للمحكمة الخاصة بأي أسلوب يراه المجلس